

ندرج أدناه أهم المؤشرات لما عملت عليه مديريات و مكاتب التحقيق باستثناء المحافظات الساخنة
(نينوى ، الانبار ، صلاح الدين) خلال عام ٢٠١٥ وكالاتي :

أولاً: بلغ العدد الكلي للبلاغات والاخبارات والقضايا الجزائية (١٨٩٦٩) حسم منها (١٣٠٦٧) وبنسبة حسم بلغت (٦٩%) ، وحسب التفصيل الآتي:

المحسوم منها		العدد الكلي	التفاصيل
النسبة	العدد		
١٠٠%	١٤١٨	١٤١٨	البلاغات
٧٢%	٣٢٦٢	٤٥٣٦	الاخبارات
٦٤,٥%	٨٣٨٧	١٣٠١٥	القضايا الجزائية
٦٩%	١٣٠٦٧	١٨٩٦٩	المجموع

ثانياً: بلغ عدد البلاغات الواردة إلى الهيئة خلال عام ٢٠١٥ (١٤١٨) بلاغاً كان المغفل منها (٤١٧) بلاغاً وبنسبة (٤٠,٢٩%) وغير المغفل (١٠٠١) بلاغاً وبنسبة (٥٩,٧٠%) فيما بلغت نسبة الانجاز الكلي للبلاغات (١٠٠%) .

المغفل	غير المغفل	العدد	البلاغ الوارد
٢٤٦	٧٩٨	١٠٤٤	سجل كإخبار
١٣٣	١٥٨	٢٩١	محال إلى جهات أخرى
٣٨	٤٥	٨٣	وحد مع اخبار
٤١٧	١٠٠١	١٤١٨	المجموع

وبنسبة إنجاز ١٠٠%

ثالثاً: الاخبارات والإجراءات المتخذة بشأنها

بلغ مجموع الاخبارات التي عملت عليها الهيئة خلال عام ٢٠١٥ (٤٥٣٦) إخبار وبالتفاصيل الآتية :

	٤٥٣٦		العدد الكلي
حولت إلى قضية جزائية	١٨٥٣	%٨٥,٤٠	منها
مازالت قيد المتابعة	١٢٧٤	%٢٨,٠٥	
المحسومة من قبل الهيئة	١٣١٣	%٢٨,٩٥	
وحدت مع اخبارات وقضايا أخرى	٩٦	%٢,١٢	

العدد الكلي	قيد المتابعة	المنجز	نسبة الانجاز
٤٥٣٦	١٢٧٤	٣٢٦٢	% ٧٢

رابعاً: القضايا الجزائية والإجراءات المتخذة بشأنها

بلغ مجموع القضايا الجزائية التي عملت عليها الهيئة خلال عام ٢٠١٥ (١٣٠١٥) قضية حسب منها

(٨٣٨٧) قضية بالتفاصيل الآتية :

	١٣٠١٥		العدد الكلي
قيد التحقيق تحت إشراف القضاء	٤٦٢٨	%٣٥,٥٦	منها
المحالة إلى محكمة الموضوع	٢٥٤٠	%١٩,٥٢	
المعلقة من قبل المحاكم المختصة بقضايا النزاهة	٣٣٢٦	%٢٥,٥٥	
المحالة إلى المحاكم الأخرى لعدم الاختصاص	١٧٩٢	%١٣,٧٧	
الموحدة مع قضايا أخرى بقرار قضائي من قبل المحكمة المختصة بقضايا النزاهة	٧٢٩	%٥,٦٠	

العدد الكلي	قيد التحقيق	المنجز	نسبة الانجاز
١٣٠١٥	٤٦٢٨	٨٣٨٧	% ٦٤,٥

خامساً: بلغ عدد المتهمين المخالين على محكمة الموضوع (٣٩٥٥) متهم ، منهم (١٨) وزيراً و من هم بدرجته(*) صدر بحقهم (٣٢) قرار إحالة و (١٨٥) من أصحاب الدرجات الخاصة والمديرين العامين و من هم بدرجتهم صدر بحقهم (٣٢٦) قرار إحالة .

سادساً: أوامر القبض والاستقدام التي عملت عليها الهيئة خلال ٢٠١٥

أ. أوامر القبض

بلغ عدد أوامر القبض القضائية (٢٧١٩) أمراً ، نفذ منها (٧٧٢) أمراً فيما بلغ عدد الأوامر التي لم تنفذ من قبل الجهات المختصة (١١٤٦) أمراً .

ونسبة إنجاز ٤٠%

وكان عدد الوزراء ومن هم بدرجتهم الذين صدرت بحقهم أوامر بالقبض (١٨) وزيراً(*) ، فيما بلغ عدد أوامر القبض الصادرة بحق الدرجات الخاصة والمديرين العامين و من هم بدرجتهم (١٠٠) مديراً عاماً .

ب. أوامر الاستقدام

بلغ عدد أوامر الاستقدام القضائية (٥٦٢٧) أمراً ، نفذ منها (٣٥٦٨) أمراً فيما بلغ عدد الأوامر التي لم تنفذ من قبل الجهات المختصة (١٠٧٥) أمراً .

ونسبة إنجاز ٧٧%

وكان عدد الوزراء ومن هم بدرجتهم الذين صدرت بحقهم أوامر بالاستقدام (٢٧) صدرت بحقهم (٥٢) أمراً ، فيما بلغ عدد الذين صدرت بحقهم أوامر بالاستقدام من الدرجات الخاصة والمديرين العامين و من هم بدرجتهم (٢٤٧) صدر بحقهم (٥٠٥) أمراً .

(*) المقصود بالوزير هنا من كان في المنصب حالياً أو سابقاً ، وكذا من كان بدرجة وزير حالياً أو سابقاً.

الدرجات الخاصة والمديرون العامة ومن بدرجتهم		الوزراء و من بدرجتهم		غير المنفذ من الجهات المختصة	المنفذ منها	العدد الكلي	الأمر القضائي
عدد الأوامر الصادرة بحقهم	عددهم	عدد الأوامر الصادرة بحقهم	عددهم				
١٦٢	١٠٠	٢٧	١٨	١١٤٦	٧٧٢	٢٧١٩	أوامر القبض
٥٠٥	٢٤٧	٥٢	٢٧	١٠٧٥	٣٥٦٨	٥٦٢٧	أوامر الاستقدام

سابعاً: أوامر التوقيف

تم إصدار (٨٠٨) مذكرة توقيف قضائي عن قضايا فساد ، منها (١٨) مذكرة صدرت بحق (١٦) متهماً من ذوي الدرجات الخاصة والمديرين العامين و من هم بدرجتهم .

ثامناً: أحكام الإدانة والإفراج الصادرة

بلغ عدد الأحكام الصادرة (إدانة - إفراج) لعام ٢٠١٥ (١٩٦١) حكماً منها الأحكام الصادرة بالإدانة التي بلغ عددها (١٠٨١) حكماً أدين فيها (١٣١٣) متهماً، منهم (٩) تسعة وزراء و من هم بدرجتهم صدر بحقهم (١٠) عشرة أحكام بالإدانة و (٥٤) من أصحاب الدرجات الخاصة والمديرين العامين و من هم بدرجتهم صدر بحقهم (٦٣) حكماً بالإدانة.

تاسعاً: عمليات الضبط والأموال المضبوطة

نفذت الهيئة (٦٨) عملية ضبط ، منها (١٦) عملية نفذت في مديرية تحقيق بغداد و (٥٢) عملية نفذت من قبل مديريات مكاتب التحقيق التابعة لهذه الهيئة في المحافظات الأخرى ، حيث بلغ عدد المتهمين المتلبسين (١٠٩) متهماً مع عدد كبير من المبرزات الجرمية .

عاشراً: الأموال العامة التي استردت والتي صدرت أحكاماً قضائيةً بردها و التي منعت الهيئة هدرها

بلغ مجموع الأموال العامة التي استردت والتي صدرت أحكاماً بردها والتي أوقفت الهيئة هدرها حفاظاً على المال العام (٧٦٠,٥١١,٤٤٤,٤٢٦) سبعمائة وستون ملياراً وخمسمائة واحد عشر مليوناً واربعمئة واربعون ألفاً واربعمئة وستة وعشرون ديناراً عراقياً و (٣٤٣,٥٢٤,٩٠٩) ثلاثمائة وثلاثة واربعون مليوناً وخمسمائة وأربعة وعشرون ألفاً وتسعمائة وتسعة دولاراً أمريكياً مما يعني أن المبلغ الاجمالي يبلغ مقداره بعد تحويل المبلغ المحسوب بالدولار الامريكى الى الدينار العراقي (١,١٦٩,٣٠٦,٠٨٦,١٣٦) تريليون ومائة وتسعة وستون ملياراً وثلاثمائة وستة مليوناً وستة وثمانون الفاً ومائة وستة وثلاثون ديناراً عراقياً .. وبحسب التفاصيل الآتية:

أ. الأموال المستردة:

تم استرداد مبلغ (٣٧,٥٢٨,٨٥٩,٦١٧) سبعة وثلاثون ملياراً وخمسمائة وثمانية وعشرون مليوناً وثمانمئة وتسعة وخمسون ألفاً وستمئة وسبعة عشر ديناراً عراقياً خلال سير الإجراءات التحقيقية في عدد من قضايا الفساد.

ب. الأموال التي صدرت أحكاماً قضائيةً بردها:

بلغ مجموع الأموال التي حكم بردها إلى خزينة الدولة (١١,٤٨٨,٦٦٠,٨٠٣) احد عشر ملياراً وأربعمائة وثمانية وثمانون مليوناً وستمئة وستون ألفاً وثمانمئة و ثلاثة دينار عراقي ، و (٤٣,٥٢٤,٩٠٩) ثلاثة وأربعون مليوناً وخمسمائة وأربعة وعشرون ألفاً وتسعمائة وتسعة دولاراً أمريكياً ، مما يعني أن المبلغ الاجمالي يبلغ مقداره بعد تحويل المبلغ المحسوب بالدولار الامريكى الى الدينار العراقي (٦٣,٢٨٣,٣٠٢,٥١٣) ثلاثة وستون ملياراً ومائتان وثلاثة وثمانون مليوناً وثلاثمائة واثنان الفاً وخمسمائة وثلاثة عشر ديناراً عراقياً ، و تجدر الإشارة الى أن عدد الاحكام القضائية الصادرة لرد المبلغين آنفاً بلغ (٣٥) حكماً قضائياً، منها (٣) ثلاثة أحكام خصت تفاصيل مبلغ الدولار الأمريكي، كان الأول منها حول وجود تلاعب في محاضر الكشف لأوصاف وقيام عقارات في معاملات الرهن الموجودة في المصرف العراقي للتجارة فرع النجف وحكم برد مبلغ قدره (٢٢,٧٠٨,٢٨٥) اثنان وعشرون مليوناً وسبعمائة وثمانية ألفاً ومائتان وخمسة وثمانون دولاراً ، والثاني حول الموضوع ذاته وحكم فيه برد مبلغ قدره (١٩,٩٨٠,٥٣٩) تسعة عشر مليوناً وتسعمائة وثمانون ألفاً وخمسمائة وتسعة وثلاثون دولاراً، والثالث حكم فيه برد مبلغ قدره (٨٣٦,٠٨٥) ثمانمئة وستة وثلاثون ألفاً وخمسة وثمانون دولاراً أمريكياً . ولا بد من الإشارة إلى أن من ضمن مجمل الأحكام القضائية الصادرة برد الأموال كان هناك عددٌ منها قد

اكتسب الدرجة القطعية ، بلغ مجموع أقيام الأموال فيها (٤,٣١٧,٩٧٦,٠٤٠) أربعة مليارات وثلاثمائة وسبعة عشر مليوناً وتسعمائة وستة وسبعون ألفاً وأربعون ديناراً عراقياً.

ت. الأموال التي منعت الهيئة هدرها:

بلغ مجموع الأموال التي منعت الهيئة هدرها وإيقاف صرفها حفاظاً على المال العام من خلال إجراءاتها التحقيقية (٧١١,٤٩٣,٩٢٤,٠٠٦) سبعمائة واحد عشر ملياراً و أربعمائة وثلاثة وتسعون مليوناً وتسعمائة وأربعة وعشرون ألفاً وستة دنانير عراقية و (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة مليون دولاراً أميركياً ، مما يعني أن المبلغ الاجمالي يبلغ مقداره بعد تحويل المبلغ المحسوب بالدولار الامريكى الى الدينار العراقي (١,٠٦٨,٤٩٣,٩٢٤,٠٠٦) تريليون وثمانية وستون ملياراً وأربعمائة وثلاثة وتسعون مليوناً وتسعمائة وأربعة وعشرون ألفاً وستة دنانير عراقية.

احد عشر: كشف الذمم المالية

أ. بلغ عدد استمارات كشف الذمم المالية المستلمة خلال عام ٢٠١٥ (٢١٠٧٢) استمارة .

ب. كانت استجابة السادة المسؤولين المشمولين بملى استمارة كشف الذمة المالية كالاتي :-

ت	الجهة	نسبة الاستجابة
١	رئاسة الجمهورية	١٠٠ %
٢	رئاسة الوزراء	٧٥ %
٣	رئاسة مجلس النواب	١٠٠ %
٤	السادة الوزراء	١٠٠ %
٥	السادة رؤساء الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة ومن هم بدرجة وزير	١٠٠ %
٦	أعضاء مجلس النواب	٥٩,٥ %

ج. تدقيق كشوفات الذمم المالية لكبار المسؤولين في الدولة والأجهزة الأمنية.

إن مهمة تدقيق التضخم في أموال المكلفين صعبة وحرجة إذ قد تتزايد المزاعم والمعلومات المتوافرة حول إثراء بعض المسؤولين في مقابل قلة الأدلة والإثباتات الداعمة لهذه المزاعم ، وعلى الرغم من وجود قسم مختص في دائرة الوقاية ، وهي إحدى دوائر الهيئة ، مهمته تدقيق ومراجعة كشوفات الذمم المالية للمكلفين بتقديمها لتأشير التضخم في أموالهم.. فقد أولت الهيئة أهمية خاصة لهذا الموضوع ، ولا سيما فيما يتعلق بالقيادات العليا في الدولة والأجهزة الأمنية ، ولهذا أصدرت رئيس الهيئة أمراً وزارياً بتأليف لجنة عليا برئاسة السيد نائب رئيس الهيئة وعضوية عددٍ من المديرين العامين فيها وموظفين آخرين ، تتولى الآتي:

١. مراجعة كشوفات الذمم المالية لكبار المسؤولين في الدولة والأجهزة الأمنية وحصر أسماء من يشتبه بحصول إثراء في أموالهم أو كسباً غير مشروع .

٢. تهيئة الملفات وتقديم تقرير عن كل حالة على حدة مشفوعاً بالتوصية المناسبة إلى السيد رئيس الهيئة لمراجعتها تمهيداً لإحالتها إلى القضاء ، وسيستمر العمل بهذا الاتجاه بأذن الله تعالى. وقد اتخذت اللجنة عدة إجراءات للقيام بهذه المهمة كان أبرزها:

١. إعداد قائمة ضمت أسماء بعض المسؤولين في الدولة والأجهزة الأمنية.
 ٢. الإيعاز للدوائر المختصة في الهيئة واللجان الساندة بالتحري عن أموال من ورد اسمه في القائمة.
 ٣. الإيعاز إلى دائرة الاسترداد في هيئة النزاهة لأخذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع السفارات العراقية في الدول المشكوك بتواجد أموال للأسماء المذكورة في القائمة.
- وقد انتهت اللجنة من المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من إعمالها بعد أن أعدت قائمة تضم عدداً كبيراً من أسماء المسؤولين في الدولة والأجهزة الأمنية ، وتوصلت إلى النتائج الآتية:

١. مفاتحة الجهات المعنية للتدقيق والتحري عن الأموال المنقولة وغير المنقولة لـ(٢٥) من كبار مسؤولي الدولة وأزواجهم وأولادهم وأشقائهم داخل العراق وخارجه.
٢. تبين أن (٤٨) إسماً من الذين وردت أسماءهم في القائمة لديهم خروقات في الكشف عن ذممهم المالية ، تراوحت بين عدم مطابقة ذممهم المالية مع ما سجلوه في كشوفاتهم المالية ، أو وجود تضخم وإثراء في ذممهم المالية ، أو وجود استغلال للمنصب الوظيفي.

أن الإجراءات المذكورة انفاً تعدّ عملاً جديداً تنهض به الهيئة بهذه الكيفية على الرغم من صعوبته ، وصعوبة الحصول على الأدلة الثبوتية.

اثنا عشر: ملفات تسلم الهاربين المطلوبين قضائياً واسترداد الأموال المهربة

١. إحصاءات ملفات تسلم المطلوبين الهاربين

أ. إحصاءات ما عملت عليه الهيئة من ملفات تسلم الهاربين المطلوبين قضائياً:

عملت الهيئة على (٥٤٠) ملفاً لتسلم الهاربين المطلوبين قضائياً جُهِز منها (١٦٧) ملفاً كان منها

(٨١) ملفاً جُهِز خلال عام ٢٠١٥ حصراً ، وبالتفصيل الآتية:

مرحلة الملف	ملفات عام ٢٠١٥	الملفات المدورة من السنوات السابقة	المجموع
جاهز	٨١	٨٦	١٦٧
قيد الإعداد	١٠٥	٢٠٨	٣١٣
مغلق ^(١)	٢٥	٣٥	٦٠
مجموع الملفات	٢١١	٣٢٩	٥٤٠

كما كان توزيع إحصاءات ما عملت عليه الهيئة في ملفات تسلم الهاربين المطلوبين قضائياً وفقاً

للمنصب كالتالي:

مرحلة الملف	الوزير ومن بدرجته	ذوو الدرجات الخاصة والمديرون العامون ومن بدرجتهم	دون درجة المدير العام	المجموع
جاهز	٢٤	٧٢	٧١	١٦٧
قيد الإعداد	٦	٥٨	٢٤٩	٣١٣
مغلق	٢	—	٥٨	٦٠
مجموع الملفات	٣٢	١٣٠	٣٧٨	٥٤٠

(١) هو الملف الجاهز أو قيد الإعداد الذي ينتهي بالحفظ نتيجة تسليم المدان نفسه أو القبض عليه أو شموله بقانون العفو العام أو صدور قرار كف بحت من رئاسة الادعاء العام أو استرداد المدان أو المتهم أو المبالغ.

و تجدر الإشارة إلى أن فعالية أداء الهيئة في سرعة تجهيز ملف تسلم الهاربين قد ارتفعت بشكل ملحوظ، حيث كان عدد الملفات الجاهزة (٣٤) ملفاً في عام ٢٠١٣ ارتفع العدد إلى (٥٦) في عام ٢٠١٤ وإلى (٨١) ملفاً في عام ٢٠١٥.

٢. إحصاءات ملفات استرداد الأموال المهربة

أ. إحصاءات ما عملت عليه الهيئة من ملفات استرداد الأموال المهربة:

عملت الهيئة على (١٠٠) ملفاً لاسترداد الأموال المهربة، جهز منها (٣٧) ملفاً، كان منها (٢٦) ملفاً جهز خلال عام ٢٠١٥ حصراً، وحسب التفاصيل الآتية:

مرحلة الملف	ملفات عام ٢٠١٥	الملفات المدورة من السنوات السابقة	المجموع
جاهز	٢٦	١١	٣٧
قيد الإعداد	٣٣	٩	٤٢
مغلق	٩	١٢	٢١
مجموع الملفات	٦٨	٣٢	١٠٠

كما كان توزيع إحصاءات ما عملت عليه الهيئة في ملفات استرداد الأموال المهربة وفقاً للمنصب كالاتي:

مرحلة الملف	الوزير ومن بدرجته	ذوو الدرجات الخاصة والمديرون العامون ومن بدرجتهم	دون درجة المدير العام	المجموع
جاهز	٤	١٠	٢٣	٣٧
قيد الإعداد	٢	١٢	٢٨	٤٢
مغلق	—	٩	١٢	٢١
مجموع الملفات	٦	٣١	٦٣	١٠٠

ب. إحصاءات ملفات استرداد الأموال المهربة المفتوحة خلال عام ٢٠١٥ حصراً:

المجموع	دون درجة المدير العام	ذوو الدرجات الخاصة والمديرون العامون ومن بدرجتهم	الوزير ومن بدرجته	مرحلة الملف
٢٦	١٨	٧	١	جاهز
٣٣	٢٤	٩	-	قيد الإعداد
٩	٨	١	-	مغلق
٦٨	٥٠	١٧	١	مجموع الملفات

ثلاثة عشر: قرارات منع السفر

اصدار قرارات منع السفر خارج العراق من قبل رئاسة الهيئة في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الهيئة ، حيث شملت بعض المتهمين بقضايا فساد ، ومنهم عددٌ من الوزراء ومن بدرجتهم ، واعضاء مجلس النواب ، واصحاب الدرجات الخاصة ، والمحافظين ، ورؤساء مجالس المحافظات ، والمديرين العامين ، حيث بلغ عددهم (٣٣٤) ، منهم (٢٠) وزيراً ومن بدرجته و (٣١٤) من اصحاب الدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن بدرجتهم.